«الثاني – ويقضي بفصل القوات النظامية العربية داخل فلسطين وعزلها.

«الثالث – ينص على «مقاومة أعمال الشغب والاضطرابات التي يقوم بها عرب فلسطين وإحباطها».

وتفصيلاً لهذه العناوين، ورد أن العمليات العسكرية يجب أن تشمل التوغل والهجوم داخل مناطق عربية صرفة في فلسطين، على غرار الهجومين اللذين نفذا ضد قريتي سمسم وعين ماهل في الجليل في النصف الأول من شباط (فبراير) ١٩٤٨[١٦].

إلا إنه سرعان ما تبين للقادة الصهيونيين، بعد مرور وقت قصير، وحتى قبل أن تدخل «خطة يهوشواع» إلى حيِّز التنفيذ، ان هذه الخطة غير كافية من الناحيتين الاستراتيجية والعملياتية لمواجهة الجيوش العربية النظامية. لذلك، باشرت قيادة الأركان العامة في منظمة الهاغناه، بوضع خطة جديدة هي «الخطة د»، اعتبرت مكملة للخطط المذكورة سابقاً، خصوصاً في مجالي مواجهة الجيوش العربية والتصدي لسكان فلسطين.

أي أن «الخطة د» لم تخلق من فراغ، وإنما انبثقت من «الافكار الاستراتيجية» لدى الزعامة الصهيونية حول «الحاجة» إلى احتلال المناطق الفلسطينية، كما عبَّر عنها بن – غوريون في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧، بقوله: «ينبغي تجنيد كامل قدرة اليشوف (الاقتصادية، التقنية، العلمية والعسكرية) من أجل صد هجوم [سكان فلسطين والجيوش العربية]، ومن أجل الحفاظ على المستوطنات، واحتلال البلد كله أو جزئه الاكبر، والاحتفاظ بالمناطق المحتلة حتى التوصل إلى اتفاق سياسي رسمي»[١٧]. وقد استغلت القيادة الصهيونية وضع المستوطنات اليهودية الواقعة خارج المنطقة المخصصة للدولة اليهودية في قرار التقسيم، كذريعة لاقرار المضمون التوسعي في «الخطة د»، في شقيه الاقليمي والسكاني. فالمضمون الاقليمي في هذه الخطة، يثبت عدم رضى القيادة الصيونية عن حدود قرار التقسيم رغم موافقتها عليه. وقد انعكس ذلك جيداً، فيما بعد، أيضاً، في وثيقة الاستقلال التي تركت بها حدود اسرائيل مفتوحة أمام التغييرات الاقليمية. كذلك يثبت المضمون السكاني في «الخطة د» عدم رضى القيادة الصهيونية عن النسبة العالية للسكان العرب، التي كان من المفروض ان تسكن الدولة اليهودية وفق قرار التقسيم. لذلك كان قرار احتلال الأرض وطرد سكانها، كما ورد بوضوح في بنود «الخطة د» أمرين لهما الأهمية نفسها، وهو ما تم تنفيذه فعلاً خلال المرحلة الثانية من الحرب، أي منذ معركة القسطل في مطلع نيسان (ابريل) ١٩٤٨، وحتى دخول الجيوش العربية في منتصف أيار (مايو) من السنة نفسها، كما سبق وذكرنا.

كان الهدف الأول الذي ورد في نص وثيقة «الخطة د» هو «السيطرة على مناطق الدولة العبرية والدفاع عن حدودها، وعن التجمعات الاستيطانية والسكانية خارج حدودها [أي حدود الدولة اليهودية وفق قرار التقسيم]، أمام عدو نظامي وشبه نظامي وصغير، يعمل من خارج حدود الدولة أو من قواعد داخلها»[١٨]. وكان من أهداف الخطة كذلك «تأمين حرية الحركة، سواء من الناحية العسكرية أم من الناحية الاقتصادية، داخل منطقة الدولة، وفي المراكز اليهودية خارجها – بواسطة الاحتلال والاحتفاظ بمواقع